مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"
مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر3 – المجلد 09 (العدد 01) – سنة 2020

أثر التنويع الاقتصادي على النمو في الجزائر -دراسة قياسية باستعمال مقاربة الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL (1972-2018)-

Impact of economic diversification on growth in Algeria -Econometric study using the ARDL approach (1972-2018)-

Impact de la diversification économique sur la croissance en Algérie -Etude économétrique en utilisant l'approche ARDL (1972-2018)

الطالب/ عبد الحكيم عليلي* & د./ فريدة عزازي**

تاريخ استلام المقال: 2020-05-09 تاريخ قبول النشر: 2020-12-09

Abstract:

Economic diversification has become one of the strategies followed by countries around the world to raise levels of economic growth, with the intention of reducing dependence on a single resource. Algeria is one of those countries seeking to adopt an economic diversification strategy to reduce dependence on the hydrocarbon sector through the promotion of various other sectors and the optimal exploitation of agricultural, industrial and services. This is what we are looking for, by studying the effect of economic diversification on growth in Algeria in the face of oil shocks, using the auto-regression approach of the slowdown deviations distributed by ARDL between 1972 and 2018.

Key words: **E**conomic diversification, **E**conomic growth, **O**il shocks, **A**lgeria, **A**RDL methodology.

* طالب دكتوراه ل. م.د. - جامعة البليدة 2 *hakimilila1@gmail.com*
مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر

** أستاذة محاضرة ﴿آ﴾ - جامعة البليدة 2 *azzazifarida1@gmail.com (المؤلف المرسل)*
مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية

Abstract:

La diversification économique est devenue l'une des stratégies suivies par les pays du monde pour relever les niveaux de croissance économique, avec l'intention de réduire la dépendance à une seule ressource. L'Algérie fait partie de ces pays qui cherchent à adopter une stratégie de diversification économique pour réduire la dépendance vis-à-vis du secteur des hydrocarbures à travers la promotion de divers autres secteurs et l'exploitation optimale des potentiels agricoles, industriels et de services. C'est ce que nous cherchons, en étudiant l'effet de la diversification économique sur la croissance en Algérie face aux chocs pétroliers, en utilisant l'approche d'auto-régression des écarts de ralentissement répartis ARDL entre 1972 et 2018.

Mots clés: **D**iversification économique, **C**roissance économique, **C**hocs pétroliers, **A**lgérie, **M**éthodologie ARDL.

ملخص:

أصبح التنويع الاقتصادي من الإستراتيجيات المتبعة من قبل دول العالم للرفع من مستويات النمو الاقتصادي، وقصد التقليل من الاعتماد على مورد واحد. والجزائر واحدة من هذه الدول التي تسعى لتبني إستراتيجية التنويع الاقتصادي للتقليل من التبعية لقطاع المحروقات من خلال النهوض بمختلف القطاعات الأخرى، والاستغلال الأمثل للإمكانيات الفلاحية والصناعية والخدماتية. وهو ما نبحث فيه، من خلال دراسة أثر التنويع الاقتصادي على النمو في الجزائر في ظل الصدمات النفطية باستعمال مقاربة الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL خلال الفترة الممتدة بين 1972 و2018.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، النمو الاقتصادي، الصدمات النفطية، الجزائر، نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL.

مخطط المقال:

مقدمة
1) الإطار النظري
1-1) الإطار النظري للتنويع الاقتصادي
1-2) واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر
2) الدراسة القياسية
2-1) صياغة النموذج القياسي
2-2) تقدير النموذج وفق مقاربة ARDL
خاتمة

مقدمة:

من الأهداف الرئيسية للتنويع الاقتصادي هي تقليل الاعتماد على مورد واحد وخاصة النفط نتيجة لعدم استقرار سوقه العالمي، وتوسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد. والجزائر كغيرها من الدول تواجه تحديات اقتصادية كبيرة ناجمة عن اعتماد اقتصادها على مورد واحد وهو النفط، الأمر الذي جعلها عرضة للصدمات النفطية المفاجئة، مما جعل التنويع الاقتصادي سياسة حتمية لتجنب هذه الصدمات والتخلص من التبعية للمحروقات.

من خلال ما سبق، يمكن بلورة الإشكالية في التساؤل: **ما مدى تأثير التنويع الاقتصادي على النمو في الجزائر في ظل الصدمات النفطية؟**

1) الإطار النظري:

إن اعتماد اقتصاد ما على مورد واحد، خصوصا إذا ما كان ذلك المورد هو مورد ريعي، أي يتم الحصول عليه دون أن تُبذل جهود لصناعته وإنتاجه سوى جهود وتكاليف استخراجه كالنفط مثلا، فان ذلك الاعتماد يجعل ذلك الاقتصاد غير متسم بصفة الاستقرار أي انه مُعرَض للتقلبات التي تحدث سواء في داخل اقتصاد ذلك البلد (مثلا زيادة السكان مع انخفض أو ثبات الطاقة الإنتاجية مما تؤدي الى ارتفاع الأسعار أو غيرها) أو في خارجه (مثلا زيادة المنتوج العالمي من ذلك المورد فتنخفض أسعاره او غيرها[1]. وبهذا، أصبح التنويع الاقتصادي من بين أهم الإستراتيجيات المتبعة من قبل دول العالم وذلك لتحقيق مستويات مرتفعة ومستمر للنمو الاقتصادي، وكذلك لحماية الاقتصاديات من الارتباط بمورد وحيد والتقلبات التي تحدث في أسعاره. والجزائر واحدة من هذه الدول التي تسعى لتبني إستراتيجية تنويع اقتصادي لتقليل من التبعية لقطاع المحروقات من خلال النهوض بمختلف القطاعات، والاستغلال الأمثل للإمكانات التي تحوزها الجزائر سواء كانت فلاحية، صناعية وخدماتية.

1-1) الإطار النظري للتنويع الاقتصادي:

يلعب التنويع الاقتصادي دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك لاعتباره من بين أهم السياسات التي تعتمدها العديد من الدول للوقاية من الصدمات الخارجية والمفاجئة خاصة في ظل التغيرات التي تشهدها الأسواق. وبهذا، يكون للتنويع الاقتصادي تأثير كبير في التقليل من المخاطر أو التقليل منها، والخروج من التأثيرات الريعية[2].

- **تعريف التنويع الاقتصادي:**

لا يوجد تعريف محدد للتنويع الاقتصادي، بل يوجد العديد من التعاريف، ويرجع هذا التعدد لمنظور الشخص الذي ينظر إلى هذه الظاهرة. ومن ذلك، يعرف التنويع الاقتصادي بأشكال مختلفة[3]:

- التحول إلى هيكل إنتاجي يكون أكثر تنوعا، ينطوي على إدخال منتوجات جديدة أو توسعة جديدة، بما في ذلك منتوجات ذات جودة أعلى" (تعريف صندوق النقد الدولي)؛

- التوجه نحو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى تمتين القاعدة الاقتصادية من خلال إحداث قاعدة إنتاجية متنوعة تهدف إلى بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع؛
- تنويع الصادرات وعدم الاعتماد على عدد محدد من المنتوجات وذلك تجنبا للتقلبات الفجائية في الطلب على هذه المنتوجات وأسعارها؛
- وتوسيع القاعدة الإنتاجية من خلال زيادة مساهمة مختلف القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لتجنب مخاطر الاعتماد على سلعة واحدة والاعتماد على أسلوب متوازن التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال تحقيق التكامل بين مختلف القطاعات.

وعلى ذكر ما سبق من تعريفات، يمكن تعريف التنوع الاقتصادي على أنه تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعنى بناء اقتصاد وطنى سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتى فى أكثر من قطاع.

تعريف النمو الاقتصادي:

نظرا للأهمية الكبيرة التي يتميز بها موضوع النمو الاقتصادي في التحليل الاقتصادي ماضيا وحاضرا، فقد تعددت وتنوعت تعاريفه وفق تنوع واختلاف آراء المفكرين والمحللين واختلاف أماكنهم وبيئاتهم. وعلى هذا الأساس، يمكن ذكرها الحصر كما يلي[4]:

- عملية تضمن إحداث زيادة مستمرة في إنتاج الثروات المادية المرتبط بنمو متزايد للسكان خلال المدى الطويل (تعريف سيمون كوزنتس *Simon Smith KUZNETS)؛
- الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي؛
- والزيادة المستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن.

وبصفة عامة، يمكن تعريف النمو الاقتصادي على انه" حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، أو الدخل الوطني الإجمالي، والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي".

يركز النمو الاقتصادي على التغيير في الكم الذي يحصل علية الفرد من السلع والخدمات في المتوسط، دون النظر إلى كيفية توزيع الدخل الحقيقي بين أفراد المجتمع أو بنوعية وجودة السلع والخدمات، أي أن النمو الاقتصادي هو تغيير إيجابي ذو طابع كمي في كمية السلع

** اقتصادي واختصاصي إحصاء وديموغرافي روسي (1901-1985)، حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد لسنة 1971 لمساهمته تجريبيا في إيجاد تفسير للنمو الاقتصادي الذي قاد إلى خلق نظرة عميقة داخل الاقتصاد وداخل الهيكل الاجتماعي وعملية التطور.*

والخدمات التي تنتجها الدولة في فترة زمنية معينة. بينما تركز التنمية الاقتصادية على التغيير الهيكلي في توزيع الدخل ونوعية وجودة السلع وتهتم بالخدمات المقدمة لأفراد المجتمع، فهي العملية التي يتم من خلالها زيادة الإنتاج والخدمات وزيادة متوسط الدخل الحقيقي وتحسين الظروف المعيشية، أي أن التنمية الاقتصادية هي تغيير إيجابي ذو طابع كيفي مرتبط بإحداث تغييرات في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع[5].

التنويع الاقتصادي وعلاقته بالنمو:

دون شك، يكون هدف التنويع الاقتصادي هو تمتين النمو الاقتصادي، لما له من أهمية كبيرة تنعكس على الكثير من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ويفعّل جميع القطاعات الاقتصادية الرئيسية والفرعية، إذ يعد النمو الاقتصادي أحد الأهداف الرئيسة الذي تسعى جميع الاقتصاديات إلى تحقيقه وزيادة معدلاته باستمرار، وحتى تكون انعكاساته بشكل إيجابي على تلك المتغيرات لا بد أن يكون تحقيق النمو الاقتصادي بشكل حقيقي وعادل وليس وهمي ومتفاوت[6]. والجزائر، ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، هي من الدول أقل نموًّا لاعتمادها الكبير على المحروقات في اقتصادها، مما خلق نمو اقتصادي متقلِّب بسبب التغيّرات في أسعار السلع الدولية[7].
يوجد اتجاهان فكريان بميزان العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو، يتمثل الأول في كون أن التخصص (انخفاض درجة التنويع الاقتصادي) محفزا ومصدرا للنمو الاقتصادي وهو عكس التنويع الاقتصادي، ويظهر ذلك من خلال استنتاجات من نظرية الميزة النسبية[8] لـ دافيد ريكاردوDavid RICARDO*، والتي تدعو إلى تخصص كل دولة في إنتاج وتصدير المنتوجات التي تمتلك الميزة النسبية في إنتاجها[9]. وخلافا لذلك، نجد أن الكثير من الاقتصاديين يرون أن التنويع الاقتصادي يحفز ويقود إلى النمو الاقتصادي، فنجد سيمون كوزنتس Simon Smith KUZNETS**، الذي ذكر أن النمو الاقتصادي لبلد ما يمكن ربطه بارتفاع القدرة على عرض سلع اقتصادية متنوعة على نمو متزايد للسكان خلال المدى الطويل. ومن جانب آخر، أكد كل من بريبش وسنجر على أهمية التنويع في النمو الإقتصادي، حيث قام بطباعة ما يطلق عليه بفرضية بريبيش سينجر Prebisch–Singer hypothesis

** اقتصادي بريطاني (1772-1823)، يُعدّ من أبرز رموز المدرسة الكلاسيكية، وهو مؤلف أحد أهم الكتب في تاريخ الاقتصاد السياسي "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب"، وصاحب عدة نظريات اقتصادية من أشهرها نظرية "الميزات النسبية" في مجال التجارة الدولية.*
*** اقتصادي واختصاصي إحصاء،سبق التعريف به في هامش سابق.*

(PSH)* والتي تأكد أن النمو الاقتصادي لا يمكن أن يعتمد فقط على المنتوجات القائمة على المواد أو المنتوجات الأساسية، وتم اعتمادها كمبرر نظري للتنويع الاقتصادي القائم على التصنيع من خلال إحلال الواردات[10].

ولتحقيق النمو الاقتصادي، هناك آليات يتوقف عليها نجاح التنويع الاقتصادي، تختلف من اقتصاد لآخر، تبعا للتوجهات الإيديولوجية ومستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ومنها[11]:

- الشراكة بين القطاع العام والخاص؛
- التوسع في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- ومساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

طرق قياس التنويع الاقتصادي:

أثبت التجارب أن الاعتماد على المحروقات لتحقيق التنمية الاقتصادية هو غير مقبول، كونه مورد ترتبط أسعاره بالأسواق العالمية وعرضة للتقلبات الحادة بين الحين والآخر، يهدد استقرار وأمن الاقتصاد الوطني، مما يقتضي ضرورة تبني إستراتيجية دائمة للنمو الاقتصادي تقوم على مصادر متنوعة ودائمة ومستمرة لخلق الدخل والعملة الصعبة[12].

وهناك العديد من المؤشرات الإحصائية لقياس التنويع الاقتصادى، وتتفاوت فى كفاءتها وملائمتها لأغراض القياس حسب الظاهرة المدروسة (تشتت، تركيز، تنوع)، ومنها نذكر **مؤشر هيرفندال هيرشمان**** الذي يقيس تنويع المتغيرات وتركيبتها، ويستخدم لإبراز التغيرات الهيكلية التي تطرأ على هذه المتغيرات، كما يستخدم على نطاق واسع لقياس التنويع الاقتصادي[13]، ويتم احتسابه كما يلي:

$$HHI = \sum_{i=1}^{n} S_I^2$$

S_i^2 حصة النشاط الاقتصادي للقطاع من إجمالي قطاعات الاقتصاد

وn عدد القطاعات في الاقتصاد.

* ترى فرضية Prebisch-Singer أن أسعار السلع الأولية تتراجع بالنسبة إلى سعر السلع المصنعة على المدى الطويل، مما يتسبب في تدهور معدلات التبادل التجاري للاقتصاديات القائمة على المنتوجات الأولية.

** *يعتمد مؤشر هرفندال-هيرشمان Herfindahl-Hirschman Index – HHI على قياس تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه، قصد قياس التنويع في تركيب ظاهرة ما.*

تراوح قيمة معامل هيرفندال هرشمان بين الصفر والواحد $0 \leq HHI \leq 1$، فإذا كان صفر كان هنالك تنويع كامل في الاقتصاد (تساوي حصص النشاطات بعدد نسبها)، وإذا كان واحد فإن مقدار التنويع يكون معدوما في الاقتصاد أي يكون الاقتصاد قائم على قطاع واحد.
يقيس هذا المؤشر تنويع المتغيرات وتركيبتها، ويستخدم لإبراز التغيرات الهيكلية التي تطرأ على هذه المتغيرات، ويستعمل هذا المؤشر على نطاق واسع لقياس التنويع الاقتصادي، وقد صمم لقياس مقدار التركز في الصناعات أو في قطاع معين، واستخدامه خلال الثمانينات من القرن الماضي من قبل المحاكم الأمريكية لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة أو قطاع معين، كما أستخدم هذا المؤشر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNTCTAD لمعرفة مدى تنوع في قطاع التصدير[14].

1-2) واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر:

سعت الجزائر إلى تبني إستراتيجية دائمة للنمو الاقتصادي تقوم على مصادر متنوعة ومستمرة لخلق الدخل والعملة الصعبة من خلال المخططات التنموية التي أتبعتها، وذلك لتقليل الاعتماد على المحروقات كمورد واحد ترتبط أسعاره بالأسواق العالمية ويبقى عرضة للتقلبات الحادة بين الحين والآخر، وهو ما يهدد استقرار وأمن الاقتصاد الوطني[15].
وعليه، يكون من الأهداف الرئيسية لسياسات التنويع الاقتصادي هي توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد وتقليل الاعتماد الكبير على عدد محدود من الأسواق الدولية والمؤسساء التجاريين الدوليين[16].

الواقع الراهن لوضع التنويع الاقتصادي:

تبنت الجزائر منذ الاستقلال العديد من المخططات التنموية، وكان إعداد وتنفيذ هذه المخططات وفق نظرة القيادة السياسية المتبنية له، بالإضافة العوامل الأخرى كالانتقال من النظام الاشتراكي إلى الرأسمالي، أو التأثر بالأزمات الاقتصادية والتي من أبرزها انهيار أسعار النفط، والتي سعت الجزائر على تقليل الاعتماد عليه وحماية اقتصادها من الانهيارات المفاجئة في أسعاره وذلك عن طريق تبني عدت مخططات تنموية أبرزها المقترنة بارتفاع أسعار النفط بداية من سنة 2000، والتي خصص لتحقيق أهدافها ميزانيات ضخمة[17].
وتتمثل أبرز هذه المخططات في[18]:

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، الذي خُصص له 525 مليار دينار أي ما يقارب 7 مليار دولار، بهدف دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للقيمة المضافة واستحداث مناصب العمل وتحسين ظروف معيشة السكان، وذلك عن طريق تطوير الهياكل والبني التحتية، ودعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية والفلاحية؛
- البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2005-2009، الذي خُصص له 4200 مليار دينار أي ما يقارب 200 مليار دولار، وكان هذا في ظل ارتفاع أسعار النفط، وبهدف توسيع قاعدة البني التحتية والمنشآت القاعدية وذلك لدعم التنمية الاقتصادية وتحسين الظروف المعيشية؛
- البرنامج التنموي الخماسي للفترة 2010-2014، الذي خُصص له 286 مليار دولار، بهدف تنويع الاقتصاد والنهوض بالاقتصاد الوطني وتوفير مناصب الشغل لامتصاص البطالة عن طريق إنعاش القطاع الصناعي والفلاحي ودعم التنمية الريفية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وانشاء مناطق صناعية؛
- والبرنامج الخماسي الجديد للفترة 2018-2019، الذي خُصص له 5600 مليار دينار أي ما يقارب 200 مليار دولار، بهدف تطوير اقتصاد تنافس متنوع ومنتج يشمل جميع القطاعات خاصة بعد أزمة انهيار أسعار النفط أواخر 2014.

ورغم هذه البرامج التنموية والمسطرة بميزانيات ضخمة، إلا أن النتائج المحققة تبقى غير كافية، خاصة مع وجود فائض مالي من صادرات المحروقات. فقد كان من الإمكان تحقيق مستويات أعلى من التنمية، لكن ظهر عكس ذلك من خلال تأثر الاقتصاد الجزائري بالانخفاض المفاجئ لسعر النفط أواخر سنة 2014، وعدم تمكنه من إيجاد موارد بديلة خارج قطاع المحروقات[19].

نسبة مساهمة القطاعات الثلاثة في الناتج المحلي الإجمالي:

إن دراسة القطاعات المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والذي نعتبره كمؤشر للنمو الاقتصادي والمتمثلة في كل من القطاع الزراعي، الصناعي والخدماتي،تمكننا من معرفة إمكانات التي تسمح للجزائر من التقليل من التبعية لقطاع المحروقات، وبناء اقتصاد متين ومقاوم للأزمات الخارجية، والجدول الموالي يبين تأثير كل واحد من هذه القطاعات ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر:

الجدول 01 - مساهمة القطاعات الثلاثة في الناتج المجلي الإجمالي في الجزائر

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
IND القيمة المضافة للقطاع الصناعي	43.7	55.41	50.1	49.2	50.82	52.3	57.3	58.9	57.67	58.62
SER القيمة المضافة للقطاع الخدمات	36.23	30.74	35.8	36.1	34.44	33.6	31	31	33.22	33.39
AGR القيمة المضافة للقطاع الزراعي	11.11	8.396	9.75	9.22	9.811	9.44	7.69	7.54	7.571	6.587
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
IND القيمة المضافة للقطاع الصناعي	47.9	50.5	49.6	47.9	44.23	42.3	35.7	34.7	37.41	39.6
SER القيمة المضافة للقطاع الخدمات	35.58	34.8	36.4	36.7	38.46	40.1	44.6	44.9	45.66	43.99
AGR القيمة المضافة للقطاع الزراعي	9.343	8.466	8.11	8.77	9.854	10.3	11.6	12.2	11.95	11.98

المصدر: بالاعتماد على إحصائيات البنك العالمي عاى الخط.

الشكل 01 - مساهمة القطاعات الثلاثة في الناتج المجلي الإجمالي

الوحدة: نسبة مئوية

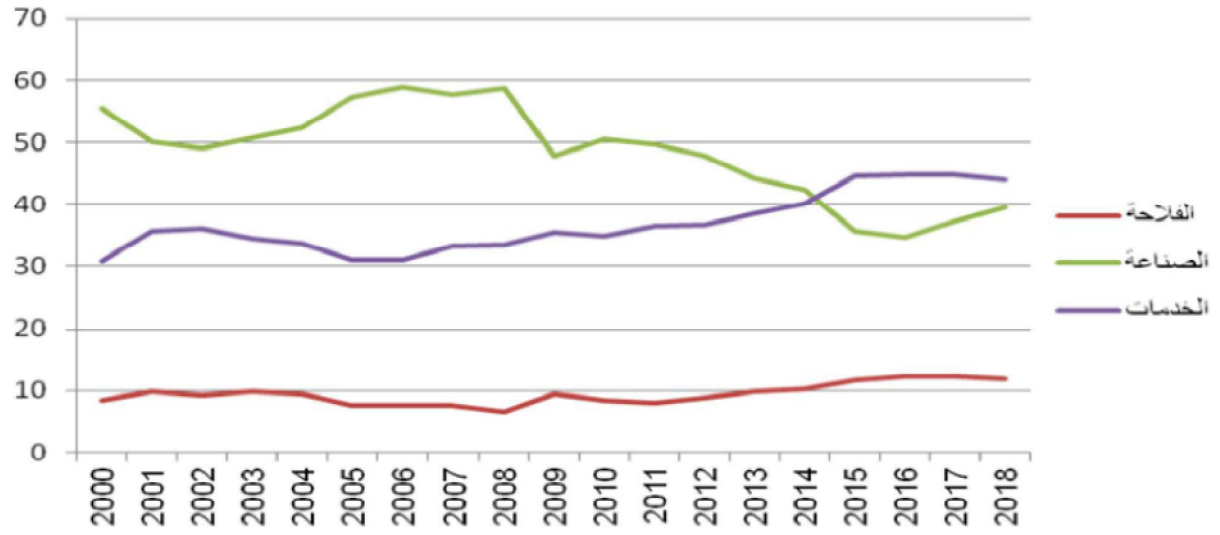

يوضح لنا الجدول والشكل أعلاه، أن الناتج المحلي الإجمالي يتحدد بدرجة كبيرة بقطاع الصناعة، حيث بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ما قيمته 58,9% سنة 2006، لكن أغلب هذه المساهمة تأتي من الصناعة الإستخراجية عموما والمحروقات خصوصا حيث تستحوذ على ما نسبته 47%من الناتج المحلي الإجمالي على العموم، بينما الصناعات التحويلية لم تتعدي ما قيمته 5%، وهذا يوضح ضعف النتائج المحققة للتخلص من التبعية للمحروقات رغم الجهود المبذولة. ويأتي في المرتبة الثانية قطاع الخدمات حيث أن أدنى مساهمة بلغت 30,74% وكان ذلك سنة 2000، أما أعلى نسبة فقدرت بـ 44,83% وكانت سنة 2016، وتبين هذه النسب أهمية هذا القطاع كدافع للتحرر من التبعية لقطاع المحروقات وتحقيق التنويع الاقتصادي، ولكن رغم هذه النسب المعتبرة هي غير كافية، ويرجع هذا الضعف إلى إهمال هذا القطاع من طرف القائمين عليه خاصة خلال فترة رواج النفط، وغياب الخطط الإستراتيجية لتنمية هذا القطاع من طرف صناع القرار، بالإضافة إلى عدة عراقيل ترتبط بضعف التسيير والتنظيم الذي يتطلبه هذا القطاع خاصة فيما يتعلق بجلب الاستثمارات الأجنبية المختلفة التي تساهم في جلب العملة الصعبة للاقتصاد الوطني[20]. ولنجد في الأخير القطاع الزراعي بنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة لم تتجاوز 12.29% خلال الفترة رغم الإمكانيات التي تملكها الجزائر، حيث تقدر المساحة المزروعة بـ 17,39% من الحجم الإجمالي للأراضي الصالحة للزراعة والمقدر بـ 414320 كلم^2[21]، وترجع ضعف مساهمة هذا القطاع إلى اعتماد الجزائر فيه على الطرق التقليدية، وغياب الخطط التنموية وضعف الاستثمارات.

- **قياس درجة التنوع الاقتصادي:**

لتقييم مستوى التنويع الاقتصادي الحاصل في البنية الإنتاجية للاقتصاد الجزائري، ثم حساب معامل هيرفندال هرشمان (HHI) للفترة 1972-2018 لمكونات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالدولار الأمريكي مقسما إلى ثلاثة قطاعات وهي الزراعة، الصناعة والخدمات، والشكل الموالي يبين النتائج المحصل عليها:

الشكل 02 - مؤشر هيرفندال-هيرشمان لتنوع الناتج المحلي الإجمالي

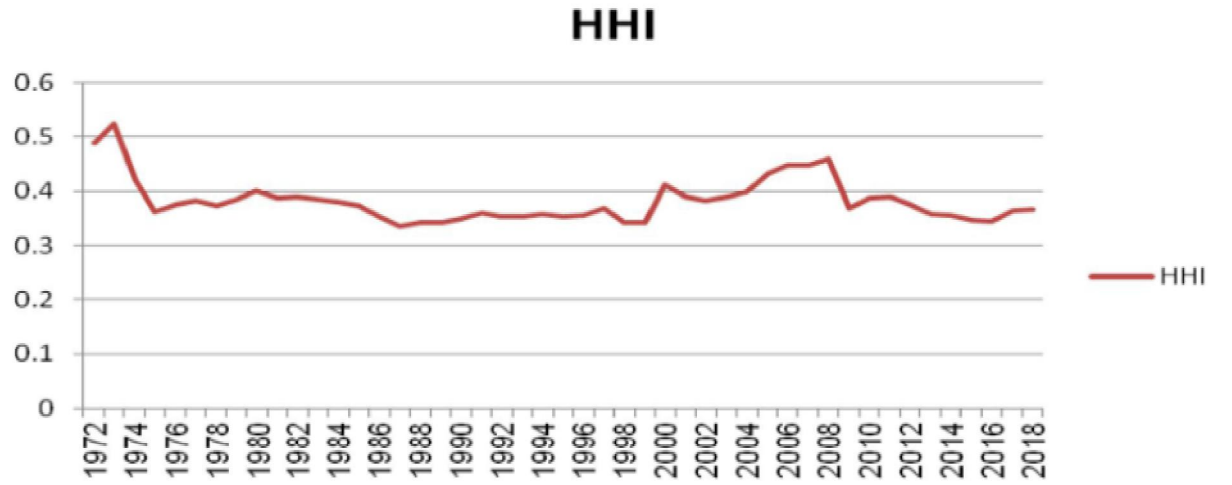

المصدر: بالاعتماد على إحصائيات البنك العالمي، على الخط.

يتضح لنا من الشكل، انخفاض درجة التنويع الاقتصادي في بداية السبعينات والتي تتزامن مع الطفرة النفطية الأولى حيث بلغت قيمة المؤشر 0,52 سنة 1972، وهو ما يدل على تركز الناتج المحلي الإجمالي وقلة التنويع فيه، ثم بدأت قيمة المؤشر (HHI) بالانخفاض لتصل إلى 0,335 سنة 1987 وذلك بسبب انخفاض الإيرادات النفطية بسبب الأزمة النفطية سنة 1986 وليس بسبب سياسات تنوعية أتبعتها الدولة الجزائرية، وبعد هذه الفترة بدأ بالارتفاع ليصل إلى 0.45 سنة 2008، ثم بالانخفاض المستمر ليستقر عند 0,36 سنة 2018. وباعتبار الفترة الزمنية 1972-2018، نلاحظ أن معامل هيرفندال هرشمان لم يحقق أي تغيرات هامة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، إذ بقى مرتفعا ومتجاور لـ 0,335 وهي قيمة كبيرة تدل على تركزه، كما أن وصول قيمته إلى 0,52 أثناء الطفرات النفطية على أن الاقتصاد الجزائري مزال يركز على القطاع النفطي وإيراداته.

2) الدراسة الميدانية:

رغم سعي الجزائر إلى التخلص من التبعية لقطاع المحروقات وحماية اقتصادها من التقلبات الحاصلة في أسعاره، وذلك من خلال تبني خطط تنموية للوصول إلى نمو اقتصادي مستقر ومتزايد، إلا أن هذه الخطط لم تحقق النتائج المرجوة على رغم من تخصيص ميزانيات ضخمة لها، ويبرز فشل هذه المخططات من خلال عدم مقدرة الجزائر الوصول إلى درجة التنويع التي تمكنها من إشراك مختلف القطاعات الاقتصادية التي تحمي اقتصادها من الصدمات النفطية.

2-1) صياغة النموذج القياسي:

من خلال دراسة قياس مدى مساهمة القطاعات الثلاث (فلاحة وصناعة وخدمات) ومعامل التنويع الاقتصادي على الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي) للجزائر للفترة الممتدة من 1972 إلى 2018 باستعمال متقاربة ARDL، نعرف بالمتغيرات ودراسة استقراريتها لصياغة النموذج القياسي.

- **التعريف بالمتغيرات:**

تعمل الدراسة على بناء نموذج قياسي يوضح العلاقة القائمة بين المتغيرات المستقلة والمتمثلة في القيمة المضافة للقطاع الزراعي، الصناعي والخدماتي، إضافة إلى معامل التنويع الاقتصادي، ومتغير صوري يعبر عن الانهيارات الاستثنائية لأسعار النفط ومتغير تابع يتمثل في الناتج المحلي الإجمالي. بالاعتماد على بيانات قاعدة بيانات البنك الدولي، وباعتبار أن:

PIB الناتج المحلي الإجمالي
AGR القيمة المضافة للقطاع الزراعي
SER القيمة المضافة لقطاع الخدمات
IND القيمة المضافة للقطاع الصناعي
HHI معامل التنويع الاقتصادي
و Dum متغير صوري.

تكون بيانات المتغيرات المستخدمة فى الدراسة القياسية وفق الجدول التالى:

الجدول 02 - بيانات المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية

الوحدة: بالدولار الأمريكي

	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978
PIB	6.76E+09	8.72E+09	1.32E+10	1.56E+10	1.77E+10	2.1E+10	2.64E+10
AGR	6.06E+08	6.61E+08	9.28E+08	1.5E+09	1.63E+09	1.64E+09	2.13E+09
SER	3.13E+09	3.76E+09	4.4E+09	5.66E+09	5.91E+09	7.02E+09	9.06E+09
IND	3.46E+09	4.98E+09	7.27E+09	7.22E+09	8.89E+09	1.07E+10	1.3E+10
HHI	0.487815	0.52393	0.420818	0.362782	0.37621	0.383314	0.373764
Dum	0	0	0	0	0	0	0
	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985
PIB	3.32E+10	4.23E+10	4.43E+10	4.52E+10	4.88E+10	5.37E+10	5.79E+10
AGR	2.79E+09	3.36E+09	3.78E+09	3.51E+09	3.47E+09	3.67E+09	4.79E+09
SER	1.13E+10	1.34E+10	1.38E+10	1.48E+10	1.63E+10	1.79E+10	1.99E+10
IND	1.69E+10	2.28E+10	2.33E+10	2.35E+10	2.5E+10	2.72E+10	2.85E+10
HHI	0.385462	0.399741	0.386757	0.38848	0.385525	0.380761	0.374527
Dum	0	0	0	0	0	0	0
	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
PIB	6.37E+10	6.67E+10	5.91E+10	5.56E+10	6.2E+10	4.57E+10	4.8E+10
AGR	5.91E+09	7.79E+09	6.58E+09	6.68E+09	6.44E+09	4.22E+09	5.38E+09
SER	2.42E+10	2.46E+10	2.3E+10	2.12E+10	2.3E+10	1.52E+10	1.69E+10
IND	2.79E+10	2.81E+10	2.45E+10	2.33E+10	2.73E+10	2.2E+10	2.2E+10
HHI	0.353499	0.335868	0.342728	0.341757	0.348847	0.360433	0.353415
Dum	1	1	1	0	0	0	0
	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
PIB	4.99E+10	4.25E+10	4.18E+10	4.69E+10	4.82E+10	4.82E+10	4.86E+10
AGR	5.59E+09	3.93E+09	3.99E+09	5.07E+09	4.21E+09	5.53E+09	5.4E+09
SER	1.82E+10	1.6E+10	1.48E+10	1.6E+10	1.69E+10	1.82E+10	1.76E+10
IND	2.25E+10	1.91E+10	1.91E+10	2.21E+10	2.32E+10	2.04E+10	2.13E+10
HHI	0.353014	0.358716	0.353743	0.355337	0.369555	0.341924	0.342619
Dum	0	0	0	0	0	1	0

annee	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
PIB	5.48E+10	5.47E+10	5.68E+10	6.79E+10	8.53E+10	1.03E+11	1.17E+11
AGR	4.6E+09	5.34E+09	5.24E+09	6.66E+09	8.06E+09	7.94E+09	8.83E+09
SER	1.68E+10	1.96E+10	2.05E+10	2.34E+10	2.87E+10	3.2E+10	3.62E+10
IND	3.04E+10	2.74E+10	2.79E+10	3.45E+10	4.46E+10	5.92E+10	6.89E+10
HHI	0.411566	0.390421	0.383471	0.388996	0.397415	0.432099	0.448958
Dum	0	0	0	0	0	0	0

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
PIB	1.35E+11	1.71E+11	1.37E+11	1.61E+11	2E+11	2.09E+11	2.1E+11
AGR	1.02E+10	1.13E+10	1.28E+10	1.36E+10	1.62E+10	1.83E+10	2.07E+10
SER	4.48E+10	5.71E+10	4.88E+10	5.61E+10	7.28E+10	7.68E+10	8.06E+10
IND	7.78E+10	1E+11	6.57E+10	8.14E+10	9.93E+10	1E+11	9.27E+10
HHI	0.448972	0.459632	0.369886	0.387159	0.388814	0.375997	0.358768
Dum	0	0	0	0	0	0	0

	2014	2015	2016	2017	2018
PIB	2.14E+11	1.66E+11	1.6E+11	1.67E+11	1.74E+11
AGR	2.2E+10	1.92E+10	1.96E+10	2E+10	2.08E+10
SER	8.57E+10	7.41E+10	7.18E+10	7.64E+10	7.64E+10
IND	9.05E+10	5.93E+10	5.55E+10	6.26E+10	6.88E+10
HHI	0.355646	0.346662	0.343336	0.365131	0.366667
Dum	0	0	0	0	0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات البنك العالمي والمحملة من الموقع الخاص به، بتاريخ الإطلاع: 07-04-2020.

وفيما يخص الصيغة الرياضية للنموذج، فهي على النحو التالي:

$$PIB_t = f(IND, AGR, SER, HHI, Dum)$$

حيث:
PIB: الناتج المحلي الإجمالي
IND: القيمة المضافة للقطاع الصناعي
AGR: القيمة المضافة للقطاع الزراعي
SER: القيمة المضافة لقطاع الخدمات
HHI: معامل التنويع الاقتصادي
Dum: متغير صوري.

أما النموذج القياسي فيأخذ الشكل التالي:

$$\Delta pib_t = a_0 + \sum_{j=1}^{P1} \alpha_j \ \Delta pib_{t-j} + \sum_{j=0}^{P2} \beta_j \ \Delta ind_{t-j} + \sum_{j=0}^{P3} {}_j \ \Delta agr_{t-j} + \sum_{j=0}^{P4} \delta_j \ \Delta ser_{t-j} + \sum_{j=0}^{P5} \Omega_j \ \Delta HHI_{t-j} + \mu_j \ \Delta Dum + \pi_1 \ pib_{t-1} + \pi_2 \ ind_{t-1} + \pi_3 \ agr_{t-1} + \pi_4 \ ser_{t-1} + \pi_5 \ HHI_{t-1} + \pi_6 \ Dum_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث (Δ) تمثل الفرق الأول، (ε) تمثل حد الخطأ، (π_1، π_2، π_3) تمثل معاملات العلاقة طويلة الأجل و(Bj، Υ_j، δ_j) تمثل حركية أو ديناميكية المدى القصير للنموذج.

دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

يعد اختبار جذر الوحدة للتأكد من سكون السلاسل الزمنية وتحديد تكاملها من أهم شروط تحليل السلاسل الزمنية، وبناء على ذلك يوضح الجدول رقم (02) نتائج اختبار جذر الوحدة لجميع متغيرات الدراسة باستعمال اختبار ديكي–فولر الموسع [22] ADF.

الجدول 03 - نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام (ADF)

1st diff			Level			المتغيرات
None	C	T and C	None	C	T and C	
-5.8506***	-6.1617***	-6.1038***	1.1182	-0.4790	-1.5613	PIB
-5.0434***	-5.7108***	-5.8758***	2.6737	0.8307	-0.8346	AGR
-6.8520***	-6.9304***	-6.8503***	0.0885	-1.2164	-2.0383	IND
-2.1405**	-5.8828***	-5.9562***	2.0458	0.3621	-1.1391	SER
-7.0097***	-7.0440***	-7.2127***	-0.9646	-3.4206**	-3.2695*	HHI
-	-	-	-3.503***	-3.857***	-3.861**	Dum
القيم الحرجة عند الفرق الأول			القيم الحرجة عند المستوى الأصلي			
None	C	T and C	None	C	T and C	
-2.6211	-3.5885	-4.1809	-2,6173	-3,5847	-4,1756	1%
-1.9488	-2.9297	-3.5155	-1,9483	-2,9281	-3,5130	5%
-1.6119	-2.6030	-3.1882	-1,6122	-2,6022	-3,1886	10%

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على برنامج Eviews 09.

أشارت نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة أن كل السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أي أنها مستقرة عند الفرق الأول، ماعدا السلسلة الخاصة بالمتغير الصوري dum فهي مستقرة في شكلها الأصلي أي من الدرجة صفر I(0).

2-2) تقدير النموذج وفق مقاربة ARDL:

مقاربة ARDL هي مقاربة مطورة معروفة كذلك باختبار الحدود[23]، تعتمد دراسات للتأكد من وجود علاقة طويلة وقصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة بأخذ العدد الكافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات. كما أن اختيار لهذا النوع من النماذج عدة مزايا من بينها أن اختبار الحدود للتكامل المشترك يجرى تطبيقه بصرف النظر عما إذا كانت متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة I(0) أو I(1) أوكلاهما، لكن بشرط عدم وجود ولا متغيرة متكاملة من الدرجة I(2) أو من درجة أعلى[24]، ويكتب نموذج (ARDL) على الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = a_0 + \sum_{j=1}^{P1} \beta_j \Delta Y_{t-j} + \sum_{j=0}^{P2} {}_j \Delta X1_{t-j} + \sum_{j=0}^{P3} \delta_j \Delta X2_{t-j} + \ldots + \pi_1 Y_{t-1} + \pi_2 X1_{t-1} + \pi_3 X2_{t-1} + \ldots + \varepsilon_t$$

حيث (Δ) تمثل الفرق الأول، (ε) تمثل حد الخطأ،(π_1، π_2،π_3) تمثل معاملات العلاقة طويلة الأجل و(B_j، Υ_j، δ_j) تمثل حركية أو ديناميكية المدى القصير للنموذج.

بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عند I(0) و I(1) أصبح من الممكن تطبيق مقاربة التكامل المشترك باستعمال نموذج ARDL، لكن قبل تقدير النموذج لابد من تحديد عدد الفجوات الزمنية.

تحديد عدد الفجوات وفترات الابطاء:

سيتم الاعتماد على معايير لتحديد عدد الفجوات الزمنية للنموذج باستخدام معيار،AIC والنتائج موضحة فى الشكل الآتى:

الشكل 03 - نتائج اختبار فترات الابطاء

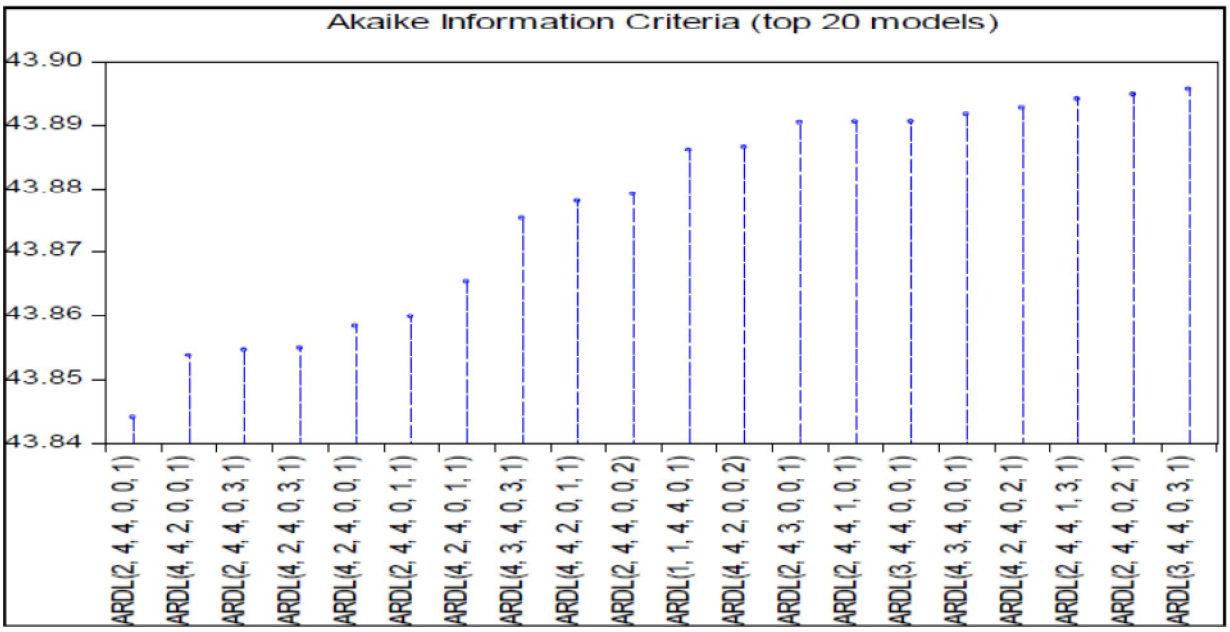

المصدر: اعتمادا على برنامج Eviews 09.

باختيار أقل قيمة لمعيار AIC تكون فترات الإبطاء المثلى لنموذج ARDL هي ARDL(2,4,4,0 ,0,1)، ومنه يكون النموذج بالشكل التالي:

$\Delta gdp = a$

اختبار التكامل المشترك بالانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة:

من أجل التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل في إطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM يقدم Pesaran et All (2001)[25] منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية طويلة الأجل وتسمى بـ bounds testing، نتائج اختبار الحدود (Bounds test) موضحة في الجدول التالي:

الجدول 04 - نتائج اختبار الحدود

F-statistic	الحد الأعلى	الحد الأدنى	مستوى المعنوية
4.856105	3.35	2.26	%10
	3.79	2.62	5 %
	4.18	2.96	2,5 %
	4.66	3.41	1 %

المصدر: اعتمادا على برنامج Eviews 09.

من خلال نتائج الجدول أعلاه، نلاحظ أن قيمة إحصائية فيشر (F-stat) تقدر بـ 4.8561 أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى عند جميع مستويات المعنوية، بالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل.

- **تقدير العلاقة طويلة الأجل:**

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات من خلال نتائج اختبار الحدود (Bounds test) أصبح من المكن تقدير العلاقة طويلة الأجل، والنتائج مبينة في الجدول التالي:

لجدول 05 - نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل للنموذج ARDL (2,4,4,0,0,1)

نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل			
Variables	Coefficient	Std. Error	Probability
AGR	-0.945869	0.823140	0.261
IND	1.139324	0.066609	0.0000
SER	1.455323	0.191921	0.0000
HHI	-72552322237.895663	17823744156.388809	0.0002
Dum	-3474357628.910054	979996101.572750	0.0015
C	2907826156	6607315257.5	0.0002

المصدر: اعتمادا على برنامج Eviews 09.

يتبين لنا من خلال علاقة طويلة الأجل الأثر الإيجابي من التوجه إلى اقتصاد متنوع مبني على الاعتماد على مختلف القطاعات وهذا ما بينه معامل HHI الذي هو معنوي وبأثر إيجابي وكبير. أما معاملات القيمة المضافة للقطاعين الصناعي والخدماتي، فيمكن التعويل عليهما للتخلص من التبعية للمحروقات وتحقيق نمو اقتصادي مستمر ومستقر. كما تظهر النتائج أنه هنالك علاقة عكسية بين القيمة المضافة للقطاع الفلاحي والناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل وهي غير معنوية، ويمكن تفسير ذلك لعدم الاستغلال الأمثل للموارد الفلاحية، وفي المقابل معامل المتغير الصوري والذي يمثل الصدمات النفطية هو سالب ومعنوي، فالمعنوية تدل على أن الاقتصاد الجزائري عرضة للصدمات النفطية الخارجية.

- **تقدير نموذج تصحيح الخطأ لمنهج ARDL:**

بما أن نتائج اختبار الحدود أكدت وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، أي علاقة طويلة الأجل، لذا يمكننا تقدير العلاقة قصيرة الأجل باستعمال نموذج ARDL:

الجدول 06 - نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل للنموذج ARDL (2.4.4.0.0.1)

نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ			
Variables	Coefficient	Std. Error	Probability
D(PIB(-1))	-0.204912	0.093855	0.0382
D(AGR)	1.389149	0.226657	0.0000
D(AGR(-1))	0.691977	0.346321	0.0563
D(AGR(-2))	0.250153	0.172601	0.1592
D(AGR(-3))	0.254515	0.126858	0.0553
D(IND)	1.080192	0.033822	0.0000
D(IND(-1))	0.244678	0.115038	0.0431
D(IND(-2))	-0.039247	0.01789	0.0374
D(IND(-3))	-0.035005	0.022009	0.1238
D(SER)	0.799815	0.080193	0.0000
D(HHI)	-39873217971	8030224448	0.0000
D(DIM)	-782309149.9	384559386	0.0000
CointEq(-1)	-0.549579	0.086203	0.0000

المصدر: اعتمادا على برنامج Eviews 09.

من خلال الجدول، يتبين بأن قيمة معامل حد تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند جميع المستويات (1، 5 و10%) على التوالى، حيث تشير معلمة حد تصحيح الخطأ أنه عندما ينحرف الناتج المحلى الإجمالى فى الفترة (t-1) يمكن تعديل الاختلال الحاصل بين الأجلين بنسبة 54.95% فى الفترة t، كما يلاحظ الإشارة الموجبة لمعاملات القطاع الزراعى، القطاع الصناعى وقطاع الخدمات، وهى تتوافق والنظرية الاقتصادية، بينما قطاع الزراعة وجدناه سالبا فى الأجل الطويل وهو لا يتوافق والنظرية الاقتصادية لكن يتوافق والواقع الاقتصادي فى الجزائر رغم الإمكانات المتوفرة؛ أما بالنسبة لمؤشر التنويع الاقتصادي وجدناه سالبا ومعنوى وهذا دلالة على اعتماد الجزائر على مورد واحد فقط.

- **الاختبارات التشخيصية:**

لمعرفة إذا كان هذا النموذج مقبول ويمكن الاعتماد عليه للتشخيص والتحليل الاقتصادي السليم سنقوم ببعض الاختبارات.

الجدول 07 - نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج

نوع الاختبار	القيمة	الاحتمال
Serial correlation LM test	F-statistique: 1.724693	0.1996
Jack-Berra	J.B : 0.517364	0.772068
ARCH	F-statistique: 0.017178	0.8964

المصدر: اعتمادا على برنامج Eviews 09.

نلاحظ من خلال الجدول أن جميع الاحتمالات تفوق 0.05 بالتالى نقبل فرضيات العدم فى جميع الاختبارات عند مستوى معنوية 5%، ومنه فحسب اختبار (LM test) فلا يوجد ارتباط ذاتى تسلسلى للأخطاء، وحسب اختبار (J.B) فالأخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا. أما حسب اختبار (ARCH) فلا يوجد مشكلة اختلاف التباين.

- **اختبار استقرار النموذج:**

لاختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج تم استخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)، وكانت النتائج موضحة في الشكل التالي:

الشكل 04 - اختبار CUSUM

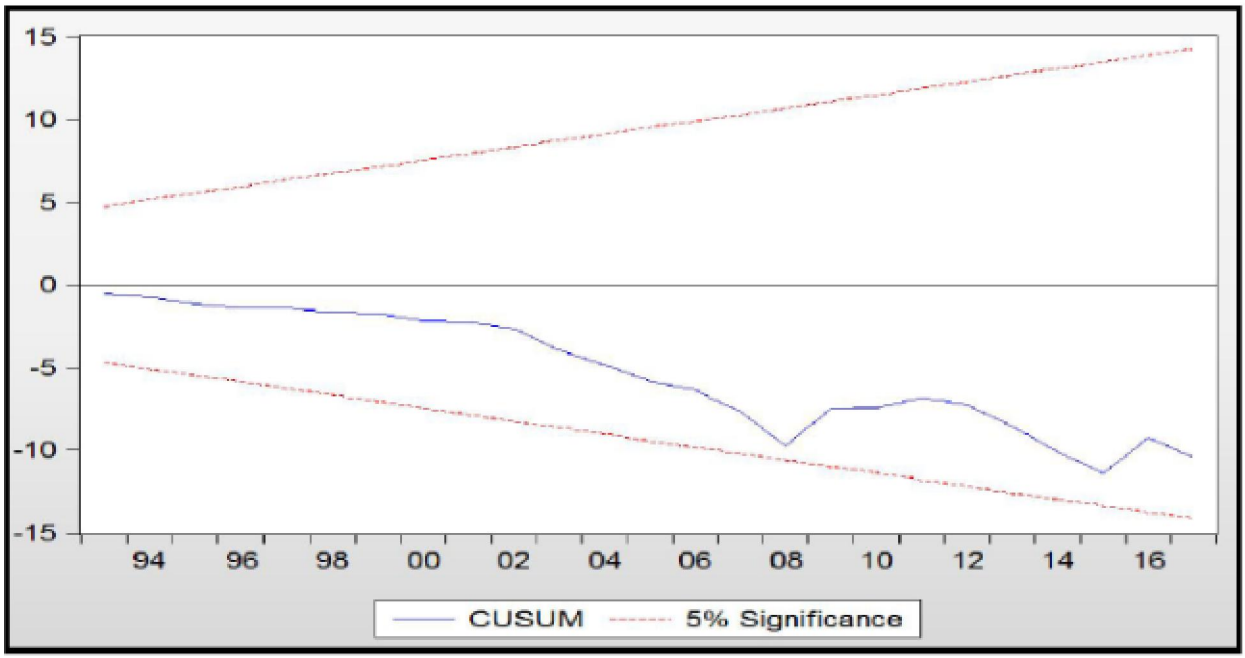

المصدر: اعتمادا على مخرجات Eviews9

من خلال الشكل، نلاحظ أن المنحنى واقع داخل حدود مستوى معنوية 5%. ومنه، يمكن القول أن النموذجين القصير والطويل الأجل لا يحتويان على أي تغير هيكلي.

خاتمة:

يعتبر التنويع الاقتصادي عملية توسيع القاعدة الإنتاجية من خلال زيادة مساهمة مختلف القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي والاعتماد على أسلوب متوازن في التنمية الاقتصادية، وذلك من أجل زيادة في معدل النمو، وزيادة إنتاجية رأس المال البشري والمادي، ووقاية الاقتصاد من الصدمات الخارجية المفاجئة. وقد سعت الجزائر من خلال مخططات التنمية التي إتبعتها إلى توسيع القاعدة الإنتاجية من خلال زيادة مساهمة مختلف القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي والاعتماد على أسلوب متوازن في التنمية الاقتصادية، وذلك للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات، ووقاية الاقتصاد من الصدمات المفاجئة في أسعاره، لكن هذه المخططات لم تحقق النتائج المرجوة رغم الميزانيات الضخمة المخصصة لها.

من **النتائج** المتوصل إليها:

- سعت الجزائر إلى التخلص من التبعية للنفط من خلال تنويع اقتصادها عن طريق الاستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة (صناعية، خدماتية، زراعية)، لكن النتائج المحققة تبقي جد معتبرة في ظروف الإمكانات المتوفر عليها؛
- أظهرت الدراسة ضعف مساهمة القطاع الزراعي في الرفع من مستويات النمو الاقتصادي، حيث ظهرت معلمتها سالبة، وذلك لعدم إستغلال إمكانات القطاع؛
- وأظهرت النتائج أن هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وهذا دلالة على أهمية القطاعات الثلاثة في تحسين الوضعية الاقتصادية للبلاد.

على أساس هذه النتائج، نقدم **توصيات** لتحقيق التنويع الاقتصاد، من خلال:

- السعي نحو الاستفادة من الميزة النسبية التي تمتلكها الجزائر في القطاعات المختلفة؛
- ضرورة إتباع سياسات بعيدة المدى لتحقيق التنويع الاقتصادي والابتعاد على السياسات الظرفية والمؤقتة؛
- والتقليل من الاعتماد والارتباط بأسعار النفط والتوجه إلى الطاقات المتجددة التي تعتبر مستقبل الطاقة.

الهوامش والمراجع:

1 حامد عبد الحسين الجبوري، «التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية»، 2016/09/20،
https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/798

2 حميد قرومي & محمد بن ناصر، «ضرورة التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط»، مجلة "الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات"، مخبر "تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق *التنمية"*، جامعة البليدة 2، المجلد 06، العدد 01، 2017، ص ص 260-275.

3 ارجع إلى:

- أسماء بللعما & دحمان بن عبد الفتاح، «إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية»، مجلة "الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية"، المركز الجامعي تامنغست، المجلد 07، العدد 01، 2018، ص ص 329-353؛
- موسى باهي، «التنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي في الدول العربية النفطية»، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، 2018، ص ص127-128؛
- حميد قرومي & محمد بن ناصر، مرجع سبق ذكره؛
- Michael L. ROSS, «What Do We Know About Economic Diversification in Oil-Producing Countries?», UCLA and Oxford University, 06/10/2017, p. 4
https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3048585

4 ارجع إلى:

- جمال زدون، نسرين بن ديمة & عائشة بن جدو، «الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980-2014»، مجلة "اقتصاد المال والأعمال"، جامعة الوادي، المجلد 03، العدد 02، 2019، ص ص 346-361؛
- Rose KLAUS روزه كلاوس، «الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي»، ترجمة عدنان عباس علي، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، 1990، ص ص 7-8.

5 مصطفى السعيدي، «ما الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي؟»، 2019/11/11،
https://fbs.ae/analytics/articles/ 7784-ما-الفرق-بين-التنمية-الإقتصادية-والنمو-الإقتصادي

6 حامد عبد الحسين الجبوري، «دور التنويع الاقتصادي في متانة النمو الاقتصادي»، 2018/02/21،
https://annabaa.org/arabic/economicarticles/14336

7 جماعي، «التنويع الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، 2020/10/06،
https://t20saudiarabia.org.sa/ar/briefs/Pages/Policy-Brief.aspx?pb=TF1_PB9

8 ممدوح عوض الخطيب، «التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي»، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، جامعة الملك سعود، الرياض، يومي 16 و17 ربيع الثاني 1435هـ الموافق لـ 16 و17 فيفري 2014م،
https://fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/ltnwy_wlnmw_fy_lqtsd_lswdy_lmwtmr_2014.pdf

9 ناصر هدير، «الميزة التنافسية»، 2017/08/13،
https://trading-secrets.guru/ مصطلحات/الميزة-النسبية-comparative-advantage/

10 موسى باهي، مرجع سبق ذكره، ص 145.

11 سفيان الشارف بن عطية & بوحفص حاكمي، «التنويع الإقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية لتأثير القطاعات الأساسية خارج المحروقات خلال الفترة 1990-2017»، مجلة "دفاتر اقتصادية"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، المجلد 10، العدد 02، ديسمبر 2018، ص ص 321-335.

12 نجاة كورتل، «الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي: دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال هيرشمان للفترة 2011-2017»، مجلة "العلوم الإنسانية والاجتماعية"، جامعة قسنطينة 2، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2019، ص ص 1-20.

13 محمد كريم قروف، «قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة 1980-2014»، مجلة "الواحات للبحوث والدراسات"، جامعة غرداية، المجلد 09، العدد 02، ديسمبر 2016، ص ص 632-654.

14 ممدوح عوض الخطيب، مرجع سبق ذكره.

15 نجاة كورتل، مرجع سبق ذكره.

16 سفيان الشارف بن عطية & بوحفص حاكمي، مرجع سبق ذكره.

17 هني عامر، «قراءة في مخططات التنمية في الجزائر 1967-2014»، مجلة "التنمية والاقتصاد التطبيقي"، جامعة المسيلة، المجلد 02، العدد 02، 2018، ص ص 214-228.

18 ارجع إلى:

- محمد مراس، «دراسة أثر برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014 على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام نماذج التنبؤ والاستشرافVAR»، مجلة "البشائر الاقتصادية"، المجلد 01، العدد 02، 2015، ص ص 29-47؛
- صبيحة حماد، «المخطط الخماسي 2010-2014 والأهداف الإنمائية للألفية دراسة تقييميه: أهداف التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية»، مجلة "الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات"، جامعة البليدة 02، المجلد 06، العدد 02، 2017، ص ص 137-147.

19 هني عامر، مرجع سبق ذكره.

20 بن علي قريجيج & بلقاسم زايري، «أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة من 1980-2015)»، مجلة "الإستراتيجية والتنمية"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، المجلد 07، العدد 12، 2019، ص ص 242-271.

21 المنظمة العربية للتنمية الزراعية، «الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية»، الخرطوم، 2014، *http://www.aoad.org/stat_ybook/34/Part1.asp*

22 Sohail I. MAGABLEH & Sameh A. AJLOUNI, «Determinants of Private investment in Jordan An ARDL Bound testing approach», Administrative Sciences, published by the Deanship of Academic Research, University of Jordan, Amman, vol. 43, n°01, 2016, pp. 263-274.

23 Sakiru ADEBOLA SOLARIN, Wan SULAIMAN B & Jauhari DAHALAN, «An ARDL approach to the determinants of non-performing loans in islamic banking system in Malaysia», Kuwait chapter of arabian journal of business and management, vol. 01, n°02, 2011, pp. 20-30.

24 فلة غيدة & فوزية غيدة، «أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع خلال الفترة 1984- 2018»، مجلة "دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، مخبر "الصناعات التقليدية"، جامعة الجزائر 3، المجلد 08، العدد 01، 2019، ص ص 473-488.

25 M. Hashem PESARAN, Yongcheol SHIN & Richard J. SMITH, «Bounds testing approaches to the analysis of level relationships», Journal of Applied Econometrics, John Wiley & Sons, Ltd., New Jersey, vol. 16, n° 03, 2001, pp. 289-326, *https://nomanarshed.files.wordpress.com/2013/10/ardl-with-cointegrating-bounds-1.pdf*